وثانيها، تأكيد قمة الجزائر على الهوية الفلسطينية، وكأنه، في الحيز العملي، اتهام الاردن باغتصابها؛ وآخرها، مستقبل الاردن نفسه، حيث فرض عليه وضعه الخاص ان تنعكس عليه، اولاً ومباشرة، وعلى حد سواء، ايجابيات وسلبيات النزاع التاريخي مع اسرائيل.

وعلى وجه العموم، يمكن رسم خط بياني صاعد للحركة الوطنية الفلسطينية تحت الاحتلال، موازٍ لصعود م.ت.ف. واذا ما اضعفت هذه الاخيرة بسبب صراعات المنطقة الاقليمية والدولية، والتي أدت، في النهاية، الى خروجها من بيروت، فان الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل نجحت في ان تفوّت الفرصة على كل الحلول التي افرزتها اتفاقيتا كامب ديفيد ومبادرة الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، على الرغم من المواجهات الساخنة والدامية مع الاحتلال العسكري الاسرائيلي. والواضح ان ليس هناك من علاقة اوتوماتيكية بين الضربات الموجهة الى المنظمة في الخارج، وتمثيلها في الداخل. فغزو لبنان لم يؤد الى اضعاف تمثيلها، ولا نقض الملك حسين لاتفاقه معها في أواخر ١٩٨٥، بل اصبحت تلك الحركة ضد الاحتلال اهم القطاعات الفاعلة في اطار م.ت.ف. وقد منحها هذا الزخم أمران: تركيز اتفاقيتي كامب ديفيد على مستقبلها، والذي في مقابله طرحت المنظمة شعار الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع؛ ونجاحها في انتزاع فكرة الدولة الفلسطينية، باقامة مؤسسات تعليمية وصحية واقتصادية (بدرجة أقل) شملت الجامعات والمستشفيات وبعض الصناعات الخفيفة والنشاطات الزراعية. وهذه المكتسبات كلفت ثمناً باهظاً دفعه، ولا يزال يدفعه، الشعب الفلسطيني راضياً، على الرغم من محدودية موارده، في شهداء تجاوز عددهم المئات، وأكثر من ١٢ ألف مبعد منذ العام ١٩٦٧، والذين يشملون القيادات الاجتماعية والسياسية التي كانت تفرزها المراحل المختلفة للنضال الفلسطيني، وأكثر من ثمانية آلاف بيت نسفته اسرائيل لعلاقة اصحابها بالمقاومة، مقابل مكتسبات برسم الدولة المستقلة.

وبما ان الانتفاضة قد اكتسبت شرعية عربية تعطي الفلسطيني تحت الاحتلال «حق الرقبة»، بتنا نسمع من يهمس، أردنياً، منذ شهر نيسان (ابريل) الماضي، بـ «ان الاردن يتفق مع الاتحاد السوفياتي في المبادىء العريضة لفكرة المؤتمر الدولي، وعلى تمثيل م.ت.ف. وهو سيقبل اقامة دولة فلسطينية مستقلة، اذا كانت هذه رغبة الشعب الفلسطيني. وليس بين م.ت.ف. والاردن أي تنافس، وان اعتقدت المنظمة، احياناً، بذلك. وقد يكون هذا الاعتقاد مفهوماً بسبب العلاقة الخاصة جداً للاردن بالشعب الفلسطيني ومشكلة فلسطين والضفة الغربية».

وبتزامن مثير، بات عرفات يكرر جملة تقول «ما كان جائزاً تكتيكياً قبل الانتفاضة لم يعد جائزاً بعدها». وتعكس هذه الجملة، بطبيعة الحال، تقديراً يرقى الى مستوى التقديس لفعل الانتفاضة، وتعكس، في الوقت عينه، تفهماً من القيادة الفلسطينية لثقل المسؤولية وللحسابات الدقيقة التي اصبحت تنظم ايقاع القرار السياسي الفلسطني، وذلك بين خطين متوازيين: الاول يستهدف تصعيد وتائر المشروع الانتفاضي في الداخل؛ والآخر يسعى الى توظيف نتائج هذا المشروع لتحصيل مكتسبات سياسية بوزن الانتفاضة.

ما سبق ذكره لم يكن تجريداً، وانما جرت محاكمته عيانياً في قمة الجزائر، في حزيران (يونيو) الماضي، التي ردد البعض ان اروقتها شهدت، بالفعل، عملية فصل التوأمين؛ ولفت النظر الى ان خطاب الملك حسين داخل المؤتمر لم يكن، بأي حال، تأججاً عاطفياً، انما عبارة عن عملية تفكير في قرار الفصل بصوت عال. فتسقط من الخطاب عبارة «اذا كانت النزعة القطرية هي السائدة في هذه